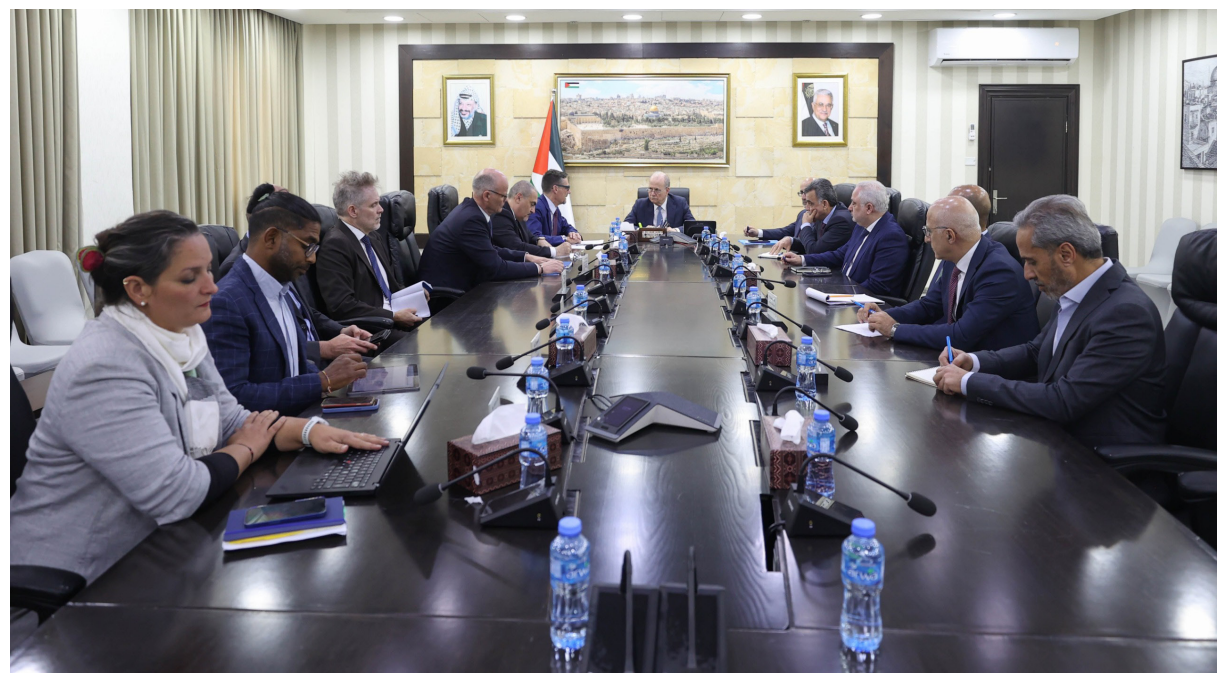

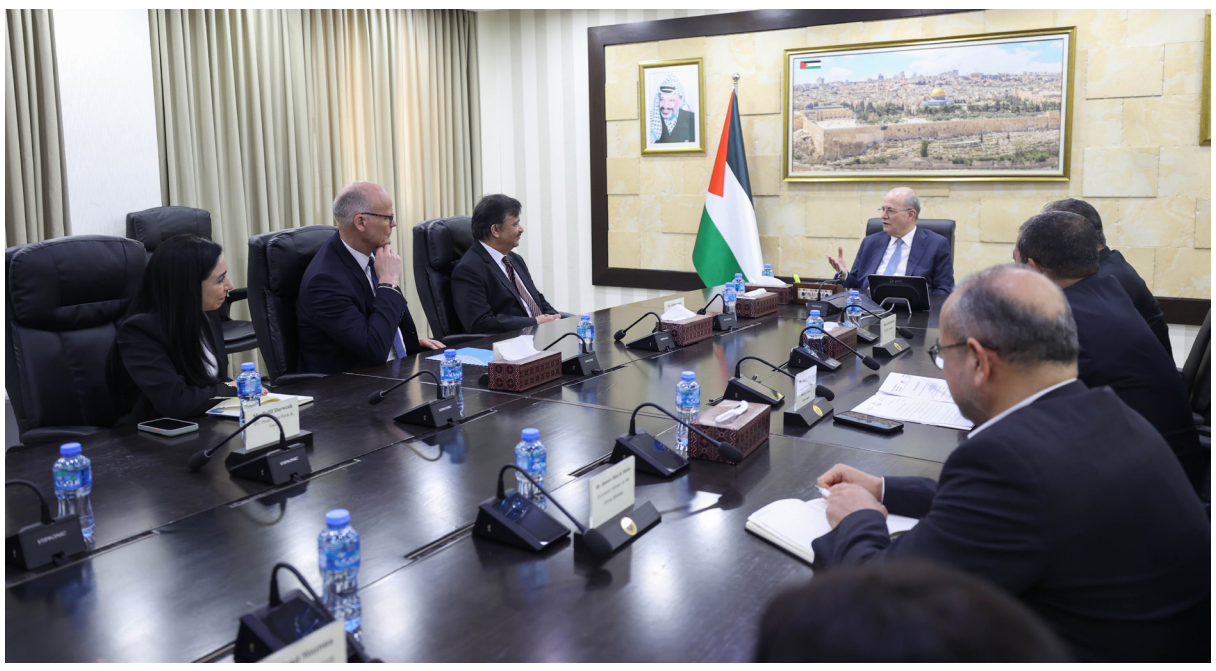

بحث توسيع دعم القطاع الخاص ومشاريع الطاقة المتجددة وترأس اجتماع إدارة هيئة التعليم والتدريب المهني

مصطفى يبحث مع الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي نتائج التقرير المُحدَّث لتقييم الأضرار والاحتياجات في قطاع غزة

رام الله- الحياة الجديدة- التقى رئيس الوزراء محمد مصطفى، أمس الخميس، في مكتبه برام الله، ممثل البنك الدولي في فلسطين ستيفان امبلاد، والمنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية رامز الأكبروف، وممثل الاتحاد الأوربي ألكسندر شتوتسمان، بحضور وزير المالية اسطفان سلامة.

وركز الاجتماع على استعراض ومناقشة التقرير الدولي المُحدَّث حول التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في قطاع غزة (RDNA).

وبهذا الخصوص، رحب رئيس الوزراء بالجهود المبذولة لتحديث تقرير الأضرار بعد أشهر على سريان وقف الحرب، مثمنا التعاون القائم بين المؤسسات الدولية والمؤسسات الفلسطينية، ومؤكدًا أن هذا التقرير يشكل أساسًا مهمًا لتنسيق جهود التعافي وإعادة الإعمار، وتوحيد التدخلات الدولية بما يلبي احتياجات أبناء شعبنا في قطاع غزة.

وجدد مصطفى التأكيد على أن قطاع غزة جزء أصيل من الدولة الفلسطينية، مشددا على جاهزية الحكومة للعمل مع الشركاء لضمان تنفيذ عملية التعافي وإعادة الاعمار، وضرورة أن تكون مختلف التدخلات الدولية داعمة للجهود الحكومية الفلسطينية وتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على إدارة مرحلة التعافي وإعادة الإعمار.

وأكد مصطفى أهمية إطلاق المرحلة الأولى من التعافي المبكر، وتسريع تنفيذ التدخلات العاجلة المتعلقة بالإيواء المؤقت، وإعادة تشغيل الخدمات الأساسية، ودعم القطاع الصحي والأمن الغذائي، بما يُساهم في التخفيف من معاناة المواطنين في قطاع غزة.

وكشف التقرير الدولي أن إجمالي الأضرار والخسائر الناجمة عن الحرب على قطاع غزة تجاوزت الـ 75 مليار دولار.

وبيّن التقرير المُشترك الصادر عن البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أن الحرب الممتدة بين أكتوبر/ تشرين الأول 2023 وأكتوبر/ تشرين الأول 2025 خَلّفت دمارًا غير مسبوق في البنية التحتية والقطاعات الحيوية، إلى جانب أزمة إنسانية كارثية أثّرت على مختلف مناحي الحياة في قطاع غزة.

ووفقا للتقرير، فقد بَلَغَت قيمة الأضرار المباشرة في البنية التحتية نحو 35.2 مليار دولار، فيما وصلت قيمة الخسائر الاقتصادية إلى حوالي 22.7 مليار دولار.

وأشار التقرير إلى أن قطاع الإسكان تصدّر قائمة القطاعات الأكثر تضررًا بقيمة بلغت نحو 18 مليار دولار، يليه قطاع التجارة والصناعة بإجمالي أضرار وخسائر قُدِّرَت بنحو 9 مليارات دولار، ثم قطاع النقل بأضرار بَلَغَت 3.21 مليارات دولار، وقطاع المياه والصرف الصحي بنحو 1.70 مليار دولار. كما سجّل القطاع الصحي أكبر الخسائر الاقتصادية بنحو 6.78 مليارات دولار، إلى جانب أضرار مباشرة بلغت 1.39 مليار دولار.

وأوضح التقرير أن قطاع الإسكان يحتاج إلى تمويل يُقدَّر بـ 16.2 مليار دولار، يليه قطاع الزراعة والأمن الغذائي بـ 10.5 مليارات دولار، ثم القطاع الصحي بـ 10 مليارات دولار، وقطاع التجارة والصناعة بـ 9 مليارات دولار، بما يشكل نحو 64٪ من إجمالي احتياجات إعادة الإعمار.

وأضاف التقرير أن أكثر من 1.9 مليون فلسطيني تعرضوا للنزوح الداخلي، فيما فقد نحو 60٪ من سكان قطاع غزة منازلهم، في ظل تدهور حاد في الخدمات الأساسية وتفاقم الأزمة الإنسانية.

وأكد التقرير أن الاحتياجات العاجلة خلال الأشهر الأولى من مرحلة التعافي تُقدَّر بنحو 10.8 مليارات دولار، فيما تتطلب عمليات إعادة الإعمار طويلة الأمد أكثر من 45 مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة.

وشدد التقرير على أن نجاح جهود التعافي وإعادة الإعمار يتطلب تنسيقًا دوليًا واسعًا، وتوفير تمويل عاجل ومستدام، إلى جانب تحديد واضح للأدوار بين مختلف الجهات الدولية والوطنية، بما يضمن إعادة بناء قطاع غزة واستعادة مقومات الحياة فيه.

وبحث محمد مصطفى، مع المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط في مؤسسة التمويل الدولية (IFC) أفتاب أحمد، آليات تعزيز برامج وأنشطة المؤسسة في فلسطين، وذلك بحضور مدير البنك الدولي في فلسطين ستيفن أمبلاد، ومديرة المؤسسة في فلسطين رفيف درويش، ورئيس سلطة الطاقة أيمن إسماعيل، ووكيل وزارة الحكم المحلي رائد مقبل.

وتناول اللقاء عددًا من القطاعات الحيوية التي تُركز عليها مؤسسة التمويل الدولية في برامجها ومشاريعها داخل فلسطين، والتي تقودها مع القطاع الخاص الفلسطيني، وفي مقدمتها مشاريع الطاقة المتجددة، وإدارة النفايات الصلبة، والتحول الرقمي، والقطاع الصحي، إضافة إلى برامج كفاءة الطاقة والأبنية الخضراء، باعتبارها من القطاعات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز قدرة الاقتصاد الفلسطيني على مواجهة التحديات.

وشدد مصطفى على أن الحكومة تعمل على توفير البيئة المناسبة للاستثمار وتشجيع المشاريع التنموية والإنتاجية، لا سيما في قطاعات الصحة والطاقة والتحول الرقمي، بما يُساهم في تحسين الخدمات وتعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية. مؤكدًا أن الحكومة ستُواصل تقديم كافة التسهيلات المطلوبة للمطورين والشركات المُهتمة بتنفيذ المشاريع التنموية، طالما توفّرت الجدية والاستعداد للاستثمار والتطوير.

وثمّن رئيس الوزراء الدور الذي تقوم به مؤسسة التمويل الدولية في دعم القطاع الخاص الفلسطيني، من خلال توفير التمويل والخبرات الفنية، والمساهمة في تطوير مشاريع استراتيجية ذات أبعاد اقتصادية وتنموية وبيئية.

وأشاد رئيس الوزراء بالدعم «الاستثنائي» الذي يُقدِّمه البنك الدولي لفلسطين، موضحًا أن حجم الدعم المُقدَّم اقترب من نحو 300 مليون دولار سنويًا منذ تكليف الحكومة التاسعة عشرة، وهو ما اعتبره تطورًا غير مسبوقٍ في حجم وطبيعة عمل البنك الدولي في فلسطين، سواء من خلال تمويل المشاريع التنموية أو دعم القطاعات الحيوية والخدمات الأساسية.

وبحث اللقاء الجهود المبذولة لتسريع وتطوير مشروع إنتاج الطاقة من النفايات الصلبة، وخاصة مشروع «زهرة الفنجان»، الذي يُعد من المشاريع الاستراتيجية الرائدة في فلسطين؛ لما يُمثِّله من أهمية في تحسين إدارة النفايات الصلبة وتحويلها إلى مصدرٍ لإنتاج الطاقة البديلة، بما يُسهم في تقليل الأثر البيئي وتعزيز الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.

من جانبه، أكد المدير الإقليمي لمؤسسة التمويل الدولية اهتمام المؤسسة بدعم المشاريع الحيوية في فلسطين، خاصة في قطاعات الصحة والطاقة والتحول الرقمي، مُشيدًا بجودة محفظة مشاريع المؤسسة في فلسطين مقارنة بعددٍ من الدول الأخرى في المنطقة، مؤكدًا حرص المؤسسة على مواصلة توسيع استثماراتها ودعمها للمشاريع التنموية والقطاع الخاص الفلسطيني، بما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الخدمات والبنية التحتية.

كما ترأس مصطفى، اجتماع مجلس إدارة الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني، بحضور رئيس الهيئة رابح مرار، لمتابعة جهود تطوير قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني، وتعزيز دوره في دعم الاقتصاد الوطني وخلق فرص العمل للشباب.

وبحث الاجتماع عددا من القضايا المتعلقة بعمل الهيئة، وفي مقدمتها توسيع التمثيل في مجلس الإدارة من خلال إشراك القطاع الخاص، بما يعزز الشراكة مع القطاعات الاقتصادية والإنتاجية، والاستفادة من الخبرات الوطنية في رسم السياسات والخطط التطويرية للقطاع.

كما ناقش الاجتماع الخطط التنفيذية للهيئة وآليات متابعة المشاريع والبرامج ذات الأولوية، وتعزيز كفاءة العمل، بما ينسجم مع رؤية الحكومة لإعادة النظر بمنظومة التعليم والتدريب، وربطها باحتياجات سوق العمل، إضافة إلى الجهود التي تبذلها الهيئة مع الشركاء والجهات المانحة، وما حققته خلال الفترة الأخيرة من تقدم ملموس حظي بإشادة من الممولين والمؤسسات الدولية والجهات الشريكة، تقديرا لدورها في تطوير قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين.

واستعرض رئيس الهيئة أبرز المشاريع التي تعمل عليها الهيئة، وفي مقدمتها مشروع البنك الألماني للتنمية بقيمة 22 مليون دولار، إلى جانب عدد من البرامج والمبادرات الهادفة إلى تطوير البنية المؤسسية والتدريبية للقطاع، إضافة إلى أبرز الاحتياجات اللازمة للنهوض بعمل الهيئة وتطويره، بما يسهم في خلق فرص عمل حقيقية، ومواءمة مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل، وتوحيد الجهود الوطنية للنهوض بهذا القطاع الحيوي بالشراكة مع مختلف المؤسسات الوطنية والقطاع الخاص.

وأكد رئيس الوزراء أهمية إشراك مختلف القطاعات والفئات المجتمعية، خاصة الفئات المهمشة، مع التركيز على المناطق المتضررة والمخيمات، وتعزيز برامج التعليم والتدريب المهني والتقني فيها، بما يساهم في خلق فرص عمل، وتعزيز صمود المواطنين، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وشدد مصطفى على أن تمكين الهيئة وتطوير دورها المؤسسي سيؤديان دورا محوريا في تطوير نظام التعليم ككل، باعتبار ذلك جزءا أصيلا من رؤية الحكومة وبرنامجها الإصلاحي، مؤكدا أن الحكومة ستواصل تقديم مختلف أشكال الدعم اللازمة لتطوير هذا القطاع وتعزيز أثره التنموي والاقتصادي.

وأشار إلى ضرورة تطوير نظام المؤهلات وربطه بمنظومة التعليم وسوق العمل، والاستفادة من خبرات المختصين وأصحاب الكفاءات في رسم السياسات والبرامج التطويرية، بما يعزز جودة التعليم والتدريب ويرفع كفاءة الخريجين، وقدرتهم على المنافسة في سوق العمل.

كما أكد رئيس الوزراء أهمية دور القطاع الخاص كشريك أساسي في دعم البرامج والمشاريع التي تسهم في خلق فرص العمل، وضرورة توفير قاعدة بيانات وطنية شاملة تساعد في رسم السياسات وتطويرها، والاستجابة بصورة أفضل لاحتياجات سوق العمل، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

وأعرب مصطفى عن شكره وتقديره للجهات المانحة والداعمة لبرامج الهيئة ومشاريعها، خاصة الحكومة الألمانية، على دعمها المتواصل للهيئة وما تقدمه من مساهمات نوعية في دعم مشاريع التطوير وبناء القدرات وتعزيز فرص التشغيل للشباب الفلسطيني.

وأكد الاجتماع أهمية إطلاق المبادرات المشتركة مع الهيئات والمجالس المحلية، خاصة في المناطق الأكثر احتياجا، بما يسهم في تعزيز فرص التدريب والتشغيل وتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

قرارات عربية داعمة لفلسطين تتصدر أعمال مجلس وزراء الصحة العرب

جنيف- وفا- أصدر مجلس وزراء الصحة العرب في دورته العادية الرابعة والستين (64)، التي عُقدت في جنيف يومي 18-19 أيار الجاري، برئاسة دولة ليبيا، حزمة من القرارات الحاسمة، التي تصدّرت أولوياتها حماية ودعم القطاع الصحي في فلسطين، في ظل العدوان الإسرائيلي المتواصل وتداعياته الكارثية على النظام الصحي.

وأكد وزير الصحة ماجد أبو رمضان، في كلمته التي ألقتها رئيس وحدة التعاون الدولي ماريا الأقرع ممثلة عنه، أن هذه القرارات تمثل موقفاً عربياً موحداً لا يلين، وتجسيداً عملياً للتضامن العربي مع الشعب الفلسطيني وحقه في الصحة والحياة الكريمة، مشيداً بصمود الطواقم الطبية الفلسطينية التي تحوّلت إلى رمز لطب الصمود في وجه الآلة العسكرية الإسرائيلية.

وأدان المجلس، ممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الطواقم والفرق والمنشآت الصحية في فلسطين، معتبراً ذلك انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، واعتداءً مباشراً على الحق الإنساني في العلاج والرعاية الصحية.

كما طالب المجلس المجتمع الدولي بالضغط على سلطات الاحتلال لضمان إدخال المساعدات والإمدادات الطبية والوقود والمياه والغذاء إلى قطاع غزة دون قيود، مع ضرورة توسعة المستشفيات الميدانية وتزويدها بالمعدات الحديثة القادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من المصابين والجرحى.

ومن بين القرارات، طالب المجلس بتخصيص دعم عاجل لوزارة الصحة الفلسطينية لتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية وسداد الديون المتراكمة، وكذلك زيادة الدعم لمستشفيات القدس الشرقية لضمان استمرار الخدمات الطبية الحيوية، داعياً الدول العربية والصناديق المانحة والمنظمات الدولية للمساهمة في إعادة إعمار المرافق الصحية المدمرة في قطاع غزة.

كما طالب المجلس دعم جهود إجلاء المرضى والمصابين، خصوصاً الأطفال والمرضى الذين يحتاجون إلى رعاية تخصصية متقدمة خارج القطاع، وضمان استمرارية علاج مرضى السرطان والفشل الكلوي والأمراض المزمنة.

وشدّد المجلس على ضرورة دعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وضمان استمرارية عملها، وتوفير التمويل الكافي الذي يمكّنها من أداء مهامها الإنسانية والخدماتية.

وقرر المجلس منح جائزة استثنائية باسم «طب الصمود» للدكتور حسام أبو صفية من فلسطين، تقديراً لكونه تجاوز المعايير الأكاديمية والمهنية التقليدية ليصبح رمزاً لاستمرارية المنظومة الصحية الفلسطينية في أصعب الظروف وأكثرها قسوة.

كما استحدث المجلس جائزة سنوية تحمل الاسم ذاته تُمنح لطبيب عربي تقديراً لدوره الإنساني والمهني في مواجهة الأزمات والكوارث الصحية.

ووجّه مجلس وزراء الصحة العرب رسالة إلى منظمة الصحة العالمية دعا فيها إلى عدم المساس بمستوى الدعم المقدم للدول العربية الأقل نمواً، والحفاظ على الوظائف الجوهرية للمنظمة، مع استمرار التنسيق العربي لتوحيد المواقف في مسارات الإصلاح والتمويل، بما يضمن عدالة توزيع الموارد الصحية عالمياً.

وقال وزير الصحة: «القرارات التي صدرت عن مجلس وزراء الصحة العرب ليست مجرد نصوص رسمية، بل هي رسالة تضامن عربية حيّة تتحول إلى دعم مالي ولوجستي وإنساني ملموس على أرض الواقع، ولقد أثبت الأطباء الفلسطينيون أن «طب الصمود» ليس شعاراً، بل واقعاً يُعاش يومياً في مختلف مراكز العلاج تحت القصف والحصار.»

وأضاف: «تكريم د. حسام أبو صفية هو تكريم لكل طبيب عربي يواجه المستحيل من أجل إنقاذ حياة إنسان، ونثمّن جهود الدول العربية التي سارعت إلى تقديم الدعم العاجل، وندعو المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته القانونية والأخلاقية لوقف العدوان وضمان وصول المساعدات الطبية دون أي عوائق.»

وجاءت قرارات الدورة (64) لتجسّد أعلى درجات التنسيق العربي الصحي في ظل تحديات إقليمية ودولية غير مسبوقة، مؤكدة أن صحة الإنسان العربي خط أحمر لا يُمسّ، وأن التضامن مع فلسطين سيبقى البوصلة الأولى لكل عمل عربي مشترك في المجال الصحي والإنساني.